

مدفوعا بالقروض الشخصية وشراء الأوراق المالية

# «الوطني»: 5,2% نمو الائتمان حتى يونيو الماضي



زيادة الإقبال على القروض الشخصية خلال شهر يونيو الماضي

## انخفاض حاد في الودائع بالعملة الأجنبية بـ 77 مليون دينار

قال تقرير «الوطني» إن هناك ثباتا للودائع الخاصة خلال شهر يونيو، ويرجع ذلك بنسبة كبيرة إلى انخفاض في الودائع بالعملة الأجنبية، ونتيجة لذلك تراجع نمو عرض النقد بمفهومه الواسع إلى 4,1% على أساس سنوي. وشهدت الودائع الخاصة انخفاضا طفيفا بقيمة 14 مليون دينار، نتيجة ارتفاع قيمة 64 مليون دينار في الودائع بالدينار، قابله انخفاض حاد بقيمة 77 مليون دينار في الودائع بالعملة الأجنبية. كما كانت هناك حركة في الودائع تحت الطلب بالدينار في شهر يونيو على حساب الودائع لأجل بالدينار. وانخفض عرض النقد بمفهومه الضيق بنسبة 70,9% على أساس سنوي نظرا لتأثيرات قاعدية، حيث كان بنك الكويت المركزي قد طرح العملة الجديدة منذ عام وهو ما أدى إلى زيادة مؤقتة في العملة المتداولة في حينه. وأضاف التقرير أن متوسط معدلات فائدة الإنترنت وأسعار الفائدة على الودائع بالدينار لأجل كانت ثابتة في شهر يونيو. وكان متوسط معدلات الفائدة على الودائع لأجل مدة شهر واحد وثلاثة شهور وستة شهور ثابتة عند 0,61% و0,77% و0,97% على التوالي، في حين أضافت معدلات الودائع لمدة اثني عشر شهرا 5 نقاط أساس بعد انخفاض في الشهر الماضي. وكانت معدلات فائدة الإنترنت ثابتة عند 4,00% بارتفاع بواقع 21 نقطة أساس منذ بداية السنة حتى تاريخه.

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن نمو الائتمان كان قويا في شهر يونيو، إلا أن النمو السنوي شهد تراجعا طفيفا ليصل إلى 5,2% على أساس سنوي نتيجة التأثيرات القاعدية. فقد ارتفع الائتمان بقيمة 453 مليون دينار خلال الشهر. وقد تحقق هذا الارتفاع بنسبة كبيرة من الإفراض الشخصية، كما شهدت قطاعات أخرى نموا ملحوظا أيضا. وفي الوقت نفسه، شهد الائتمان الممنوح لقطاع العقار شهريا ثالثا من التراجع. وفي حين كانت ودايع القطاع الخاص مستقرة خلال الشهر، استمر نمو عرض النقد في التراجع بفعل التأثيرات القاعدية، بينما استقرت أسعار فائدة الإنترنت وأسعار الفائدة على الودائع.

وأكد التقرير أن القروض الشخصية حافظت على قوتها مرتفعة بواقع 115 مليون دينار، ليتسارع نموها إلى 12,3% على أساس سنوي. وفي حين تحقق من القروض المقسطة بنسبة كبيرة، فإن القروض الاستهلاكية ارتفعت أيضا لأول مرة في خمسة أشهر. وتمثل القروض الشخصية نصف الزيادة الائتمانية البالغة مليار دينار والتي تحققت خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2015.

وقد تراجع الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية بواقع 6 ملايين دينار، وقد استمر الائتمان الممنوح لهذا القطاع في التراجع مع استمرار وتيرة تخفيض الديون، ولكن بوتيرة متباطئة مقارنة مع العام الماضي، ليستقر التراجع عند 7,4% عن العام الماضي.

### التأثيرات القاعدية

وأشار التقرير إلى ارتفاع الائتمان في بقية القطاعات بقيمة كبيرة بلغت 343 مليون دينار، على الرغم من تراجع النمو إلى 2,9% على أساس سنوي بفعل التأثيرات القاعدية. وجاء الجزء الأكبر من الارتفاع في الائتمان من الإفراض لشراء الأوراق المالية والذي ارتفع بقيمة 206 ملايين دينار، على الرغم من أن نمو هذا القطاع ظل منخفضا بنسبة 2,5% على أساس سنوي.

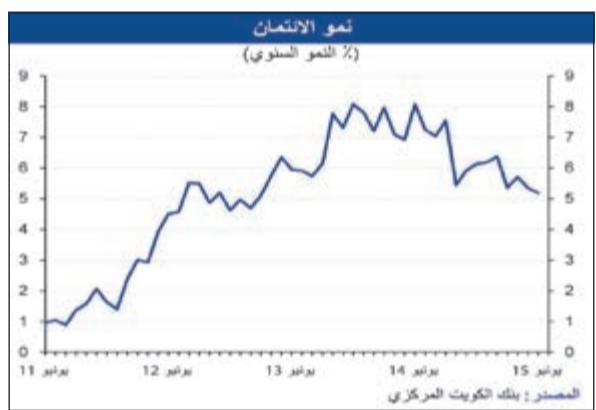
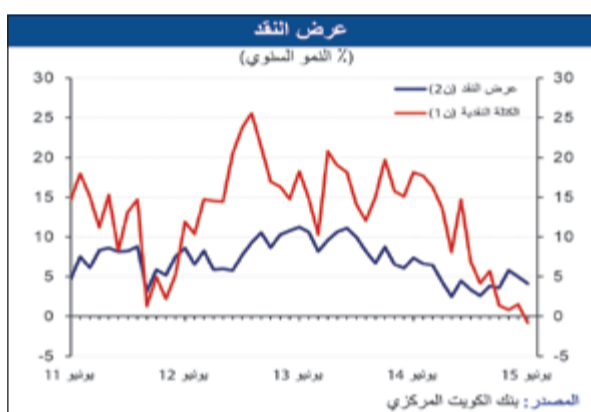
## زيادة القروض الشخصية بواقع 115 مليون دينار بنسبة 12,3% على أساس سنوي

## ارتفاع القروض الاستهلاكية لأول مرة في 5 أشهر



## أكبر تراجع للائتمان العقاري بـ 20 مليون دينار ليمثل ثلث شهر على التوالي

مؤشرات مالية - يونيو 2015									
مؤشرات	القيمة	التغير عن الشهر السابق	التغير عن الشهر السابق (النسبة المئوية)	القيمة	التغير عن الشهر السابق	التغير عن الشهر السابق (النسبة المئوية)	القيمة	التغير عن الشهر السابق	التغير عن الشهر السابق (النسبة المئوية)
موجودات البنوك المحلية	57,581	-115	-0,2%	7,848	1,5	1,9%	2,880	4,9	0,1%
المطلوب على الحكومة	1,574	1	0,1%	0,1	0,4	0,4%	10	0,6	0,6%
التسهيلات الائتمانية	31,749	453	1,4%	672	2,2	3,2%	1,566	5,2	0,3%
الموجودات الأجنبية	12,909	-590	-4,5%	119	1,0	0,8%	1,141	10,0	0,9%
عرض نقد (2)	35,718	21	0,1%	715	2,0	0,3%	1,413	4,1	0,3%
ودائع القطاع الخاص	34,167	-14	-0,0%	823	1,9	2,3%	1,755	5,4	0,3%
ودائع تحت الطلب	8,342	169	2,0%	203	0,0	0,0%	257	3,2	1,2%
ودائع الأجل	4,927	17	0,3%	116	0,3	2,4%	45	-0,9	-2,0%
ودائع لأجل زمنية	16,625	-119	-0,7%	162	-0,7	-0,4%	316	1,9	0,6%
ودائع بأعمدة الأضواء	4,272	-77	-1,8%	465	-1,8	-0,4%	1,228	40,3	3,3%



أن بلغ مستوى منخفضا في شهر ديسمبر. ففي الربع الثاني من العام، تسارع النمو ليبلغ نسبة 17% سنويا.

بشكل ملحوظ على مدى الأشهر القليلة الماضية. وقد شهد معدل النمو السنوي للائتمان خلال الثلاثة أشهر

الجزء الأكبر من الزيادة الائتمانية لقطاع الأعمال العام. وشهد قطاع العقار أكبر تراجع بقيمة 20 مليون دينار

وشهدت قطاعات التجارة والنفط والغاز والإنشاءات كما «القطاعات الأخرى» نموا أيضا. حيث أسهمت تلك القطاعات

## «الاستثمارات الوطنية» تشتري عقارا بالإمارات

البيان أن قيمة الأرض الفضاء تبلغ 1,5 مليون درهم، وقيمة العقار (عمارة سكنية تجارية) تبلغ 10,6 ملايين درهم، وذلك بعائد سنوي 9,5% تقريبا. وأفادت الشركة بأن تسجيل عائد الاستثمار المشار إليه كرجح سيبدأ مطلع سبتمبر 2015.

قالت شركة الاستثمارات الوطنية إنها قامت بشراء أرض فضاء وعقارة بإمارة رأس الخيمة بجملة الإمارات العربية المتحدة. وقالت الشركة في بيان لها على موقع البورصة إن القيمة الإجمالية للاستثمار بلغت 12,1 مليون درهم إماراتي (نحو 3,3 ملايين دولار). وأوضح الشركة في

## عدا القطاعين العقاري والمصرفي «المركز»: 7% تراجع أرباح الشركات الخليجية بالنصف الأول مسجلة 34 مليار دولار

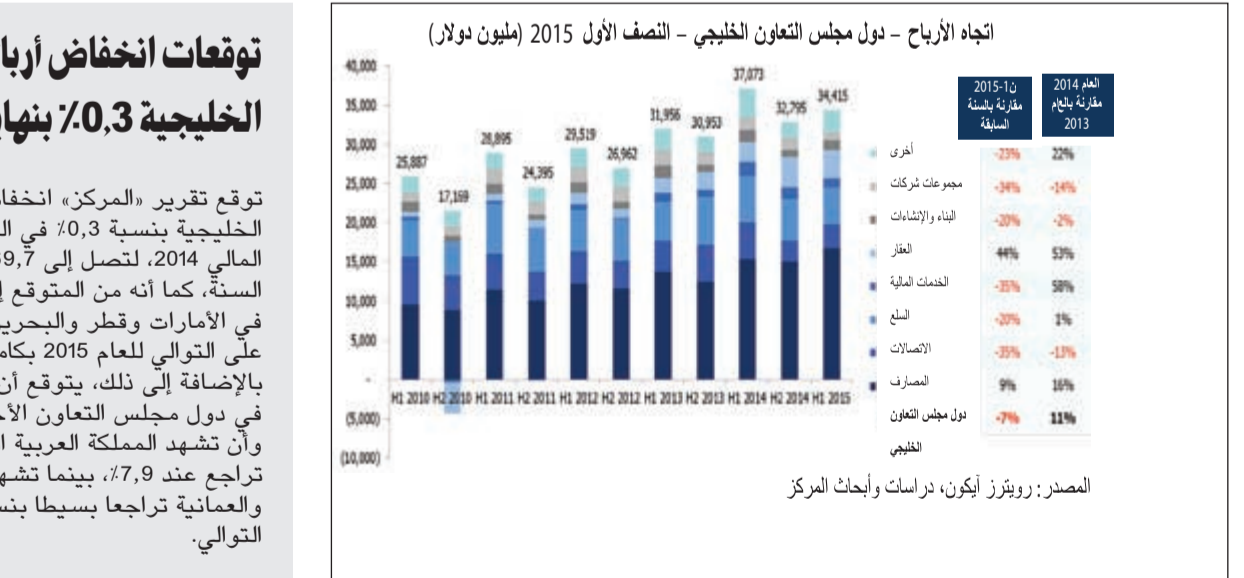
## عدم اكتمال النصاب يؤجل عمومية إطفاء الخسائر 60% تراجع أصول «الصفة العقارية»



جاسم الغانم مترئسا منصة الجمعية العمومية قبل تأجيلها لعدم اكتمال النصاب أمس

السابق بانخفاض نسبته 60%، كما بلغت الأرباح عن الفترة ما قيمته 30 الف دينار ما يعادل 0,13 فلس مقارنة مع العام السابق حيث بلغت الخسارة ما قيمته 1,113 مليون دينار ما يعادل 4,64 فلس، وبلغت حقوق الملكية عن العام الحالي 8,245 ملايين دينار بما يعادل 34,4 فلسا للسهم بقيمة دفترية مقارنة بالعام الماضي حيث بلغت 8,215 ملايين دينار بما يعادل 34,2 فلسا. وكان من المفترض أن تناقش الجمعية جدول الأعمال والذي كان يتضمن سماع تقرير الجراءات والمخالفات ان وجدت من الجهات الرقابية، بالإضافة إلى إطفاء الخسائر المترتبة البالغة 16,6 مليون دينار عن طريق كامل الاحتياطي القانوني بمبلغ 871 ألف دينار ليصبح إجمالي الخسائر المترتبة المطلوب إطفائها 15,7 مليون دينار وسوف يتم إطفائها من رأسمال الشركة.

أدى عدم اكتمال النصاب القانوني البالغ 73,4% إلى تأجيل انعقاد الجمعية العمومية العادية لشركة الصفاة العقارية عن السنة المالية المنتهية في 31 يناير 2015. وقال رئيس مجلس إدارة الشركة جاسم الغانم: إن الشركة ستحدد خلال الفترة المقبلة موعدا آخر بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وسيتم إعلان المساهمين عن الوقت المحدد لعقد الجمعية. وقال الغانم في تقرير مجلس الإدارة أنه أنجز ما وعد به المساهمون في وقف النزاعات القضائية والانتهاج من حالة الاضطراب وعدم الاستقرار الاستثماري والركود التشغيلي لممتلكات الشركة، حيث بلغت أصول الشركة 9,950 ملايين مقابل 24,704 مليون دينار في العام



المصدر: رويترز أكون، دراسات وأبحاث المركز

توقعات انخفاض أرباح الشركات الخليجية 0,3% بنهاية 2015

توقع تقرير «المركز» انخفاض أرباح الشركات الخليجية بنسبة 0,3% في العام 2015 مقارنة بالعام المالي 2014، لتصل إلى 69,7 مليار دولار بحلول نهاية السنة، كما أنه من المتوقع إجمالا نمو قوي في الأرباح في الإمارات وقطر والبحرين بنسبة 8% و6,2% و6% على التوالي للعام 2015 يكمله مقارنة بالعام 2014. بالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن تراجع أرباح الشركات في دول مجلس التعاون الأخرى خلال الفترة نفسها، وأن تشهد المملكة العربية السعودية أكبر نسبة تراجع عند 7,9%، بينما تشهد أرباح الشركات الكويتية والعمانية تراجعا بسيطا بنسبة 1,6% و0,4% على التوالي.

انخفضت الأرباح في الكويت المصرفي، والذي يشكل 49% من مجموع الأرباح، لم يحول دون تراجع مجموع أرباح الشركات بنسبة 7,2% في النصف الأول من العام 2015. بينما سجلت كل من الإمارات والبحرين وسلطنة عمان نموا سلبيا في الأرباح بلغ 2% و5% و7% على التوالي. القطاعان العقاري والمصرفي وكشفت التقرير أن القطاعين العقاري والمصرفي حققا أفضل أداء في المنطقة في النصف الأول من عام 2015 بمعدل نمو بلغ 44,5% و9% على التوالي، وعلى الرغم من بوادر التباطؤ التي سادت في أواخر السنة الماضية، شهد النمو العقاري نموا جيدا في النصف الأول من 2015. أما قطاع السلع، الذي يعتبر ثاني أكبر قطاع من حيث الأرباح

النمو القوي لأرباح القطاع المصرفي، والذي يشكل 49% من مجموع الأرباح، لم يحول دون تراجع مجموع أرباح الشركات بنسبة 7,2% في النصف الأول من العام 2015. بينما سجلت كل من الإمارات والبحرين وسلطنة عمان نموا سلبيا في الأرباح بلغ 2% و5% و7% على التوالي. القطاعان العقاري والمصرفي وكشفت التقرير أن القطاعين العقاري والمصرفي حققا أفضل أداء في المنطقة في النصف الأول من عام 2015 بمعدل نمو بلغ 44,5% و9% على التوالي، وعلى الرغم من بوادر التباطؤ التي سادت في أواخر السنة الماضية، شهد النمو العقاري نموا جيدا في النصف الأول من 2015. أما قطاع السلع، الذي يعتبر ثاني أكبر قطاع من حيث الأرباح

أشارت تقرير صادر عن شركة المركز المالي الكويتي (المركز) إلى أن نمو أرباح الشركات الخليجية قد تراجع خلال النصف الأول من عام 2015 بنسبة 7,2% مقارنة بالنصف الأول من عام 2015 ما مجموعه 34 مليار دولار، وقد نتج ذلك عن الأداء القوي للقطاعين المصرفي والعقاري. وإلى جانب ذلك، قال التقرير بلغ مجموع صافي أرباح المصارف 16,7 مليار دولار في النصف الأول من عام 2015، أي بزيادة بنسبة 9% مقارنة بالنصف الأول من 2014. بينما بلغت أرباح القطاع العقاري 3,7 مليارات دولار، مسجلة نموا بنسبة 44,5% (مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة)، غير أن